

قانون رقم ٥٨٦ لسنة ١٩٥٤

بوقف العمل مؤقتاً بأحكام المادة ١٨ من القانون رقم ١١٠ لسنة ١٩٤٤ بمكافحة الأمية ونشر الثقافة الشعبية

باسم الأمة

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الإعلان الدستوري الصادر في ١٠ من فبراير سنة ١٩٥٣ من القائد العام للقوات المسلحة وقائد ثورة الجيش ؛

وعلى الإعلان الدستوري الصادر في ١٨ من يونيو سنة ١٩٥٣ ؛
وعلى القانون رقم ١١٠ لسنة ١٩٤٤ بشأن مكافحة الأمية ونشر الثقافة الشعبية المعدل بالمرسوم بقانون رقم ١٢٨ لسنة ١٩٤٦ ؛
وعلى ما ارتأه مجلس الدولة ؛

وبناء على ما عرضه وزير التربية والتعليم ، وموافقة رأى مجلس الوزراء ؛
أصدر القانون الآتي :

مادة ١ - يوقف العمل لمدة سنة بأحكام المادة ١٨ من القانون رقم ١١٠ لسنة ١٩٤٤ المشار إليه .

مادة ٢ - على الوزراء تنفيذ هذا القانون كل فيما يخصه ، ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية ما صدر بقصر الجمهورية في ١٥ ربيع الأول سنة ١٣٧٤ (١١ نوفمبر سنة ١٩٥٤)

محمد نجيب لواء (ا . ح)

رئيس مجلس الوزراء

جمال عبد الناصر حسين بكباشى (ا . ح)

وزير العدل وزير الصحة العمومية نائب رئيس مجلس الوزراء

أحمد حسنى نور الدين طراف (قائد جناح) جمال سالم

وزير الخارجية وزير المواصلات - وزير الأوقاف

محمود فوزى فتحى رضوان أحمد حسين الباقورى

وزير الشؤون البلدية والقروية وزير الزراعة

(قائد جناح) عبد اللطيف محمود البغدادى عبد الرزاق صدق

وزير الإرشاد القومى ووزير الدولة لشؤون السودان

صلاح الدين مصطفى سالم صباغ (ا . ح)

وزير الداخلية وزير الأشغال العمومية

زكريا محيى الدين بكباشى (ا . ح) أحمد عبده الشرباصى

وزير الشؤون الاجتماعية وزير التربية والتعليم

حسين الشافى بكباشى (ا . ح) كمال الدين حسين صباغ (ا . ح)

وزير التجارة والصناعة وزير الدولة لشؤون رئاسة الجمهورية

حسن مرعى (قائد جناح) حسن ابراهيم

وزير الدولة وزير الحربية وزير التموين

أنور السادات (قائم مقام) هبة الحكيم عامر لواء (ا . ح) جندى عبد الملك

وزير المالية والاقتصاد

عبد المنعم القيسونى

قانون رقم ٥٨٧ لسنة ١٩٥٤

بأساس ربط ضريبة الأرباح التجارية والصناعية المنصوص عليها فى القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ عن السنوات من ١٩٥٢ الى ١٩٥٤

باسم الأمة

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الإعلان الدستوري الصادر في ١٠ من فبراير سنة ١٩٥٣ من القائد العام للقوات المسلحة وقائد ثورة الجيش ؛

وعلى الإعلان الدستوري الصادر في ١٨ من يونيو سنة ١٩٥٣ ؛

وعلى القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ بفرض ضريبة على إيرادات رؤوس الأموال المنقولة وعلى الأرباح التجارية والصناعية وعلى كسب العمل والقوانين المعدلة ؛

وعلى المرسوم بقانون رقم ٢٤٠ لسنة ١٩٥٢ بأساس ربط الضريبة على الأرباح التجارية والصناعية المنصوص عليها فى القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ عن السنوات من ١٩٤٨ الى ١٩٥١ ؛

وعلى ما ارتأه مجلس الدولة ؛

وبناء على ما عرضه وزير المالية والاقتصاد ، وموافقة رأى مجلس الوزراء ؛

أصدر القانون الآتي :

مادة ١ - يستمر العمل بأحكام المادة الأولى من المرسوم بقانون رقم ٢٤٠ لسنة ١٩٥٢ المشار إليه وذلك بالنسبة للسنوات من ١٩٥٢ الى ١٩٥٤ فتتخذ الأرباح المقدرة عن سنة ١٩٤٧ بالنسبة الى الممولين الخاضعين لربط الضريبة بطريق التقدير أساسا لربط الضريبة عليهم عن كل السنوات المذكورة .

فإذا لم يكن للمول نشاط ما خلال سنة ١٩٤٧ أو كان قد بدأ نشاطه أو استأنفه خلال هذه السنة اتخذ أساسا لربط ضريبة الأرباح المقدرة عن أول سنة لاحقة بدأ فيها المول نشاطه أو استأنفه .

ولا يؤثر فى هذا الحكم تقادم الضريبة المستحقة عن السنة المتخذة أساسا للتقدير .

مادة ٢ - يستثنى من أحكام المادة السابقة :

(١) الممولون الذين يثبت أنهم يسكنون حسابات منتظمة عن أية سنة من السنوات من سنة ١٩٥٠ الى سنة ١٩٥٤ بشرط أن يستمر انتظامها فى السنوات التالية الخاضعة لحكم هذا القانون متى طلبوا المحاسبة على أساسها وفق الأوضاع وفى الموايد التى يحددها وزير المالية والاقتصاد بقرار منه .

مادة ٢ - على وزيرى المالية والاقتصاد والمواصلات تنفيذ هذا القانون كل منهما فيما يخصه ما

صدر بقصر الجمهورية في ١٥ ربيع الأول سنة ١٣٧٤ (١١ نوفمبر سنة ١٩٥٤)

محمد نجيب لواء (أ.ح.)

وزير المالية وزير المواصلات رئيس مجلس الوزراء
عبد المنعم القيسونى فتحى رضوان جمال عبدالناصر حسين بكباشى (أ.ح.)

قانون رقم ٥٨٩ لسنة ١٩٥٤

بفتح اعتماد إضافى فى ميزانية السنة المالية ١٩٥٤ - ١٩٥٥

باسم الأمة

رئيس الجمهورية

بعد الإطلاع على الإعلان الدستورى الصادر فى ١٠ من فبراير سنة ١٩٥٢ من القائد العام للقوات المسلحة وقائد ثورة الجيش ؛

وعلى الإعلان الدستورى الصادر فى ١٨ من يونيو سنة ١٩٤٣ ؛

وبناء على ما عرضه وزير المالية والاقتصاد، وموافقة رأى مجلس الوزراء ؛

أصدر القانون الآتى :

مادة ١ - يفتح فى ميزانية السنة المالية ١٩٥٤ - ١٩٥٥ قسم ١٦ (وزارة المواصلات) فرع ٣ (مصلحة التلغرافات والتليفونات) اعتماد إضافى قدره ١٠٠٠٠ ج (عشرة آلاف جنيه) منه ٧٩٢٠ ج فى الباب الأول (ماهيات وأجر ومرتبات) فى البند ١ - د (عمال يومية) و ٢٠٨٠ ج فى الباب الثانى (مصروفات عامة) فى البند هـ (كساوى) لإنشاء ١٠٤ درجة باليومية (١٤٠ - ٣٠٠ ملجم) لتعزيز وظائف عمال التوزيع وصرف الكساوى والمبوسات اللازمة .

ويؤخذ هذا الاعتماد الإضافى من زيادة الإيرادات المتظر تحصيلها من الرسوم الإضافية على البرقيات المتبادلة فى القطر المصرى والصادرة إلى السودان .

مادة ٢ - على وزيرى المالية والاقتصاد والمواصلات تنفيذ هذا القانون كل منهما فيما يخصه ما

صدر بقصر الجمهورية فى ١٥ ربيع الأول سنة ١٣٧٤ (١١ نوفمبر سنة ١٩٥٤)

محمد نجيب لواء (أ.ح.)

وزير المالية والاقتصاد وزير المواصلات رئيس مجلس الوزراء
عبد المنعم القيسونى فتحى رضوان جمال عبدالناصر حسين بكباشى (أ.ح.)

(٢) الممولون الذين ربطت عليهم الضريبة ربطاً نهائياً قبل العمل بهذا القانون عن أية سنة من السنوات ١٩٥٠ الى سنة ١٩٥٤

(٣) الممولون الذين استحدثوا نشاطاً جديداً زيادة على نشاطهم فى السنة المتخذة أساساً للتقدير وذلك فقط بالنسبة للسنوات التالية لاستحداث هذا النشاط .

مادة ٣ - على وزير المالية والاقتصاد تنفيذ هذا القانون . وله إصدار القرارات اللازمة لتنفيذه . ويعمل به من تاريخ نشره فى الجريدة الرسمية ما

صدر بقصر الجمهورية فى ١٥ ربيع الأول سنة ١٣٧٤ (١١ نوفمبر سنة ١٩٥٤)

محمد نجيب لواء (أ.ح.)

وزير المالية والاقتصاد رئيس مجلس الوزراء
عبد المنعم القيسونى جمال عبد الناصر حسين بكباشى (أ.ح.)

قانون رقم ٥٨٨ لسنة ١٩٥٤

بفتح اعتماد إضافى فى ميزانية السنة المالية ١٩٥٤ - ١٩٥٥

باسم الأمة

رئيس الجمهورية

بعد الإطلاع على الإعلان الدستورى الصادر فى ١٠ من فبراير سنة ١٩٥٣ من القائد العام للقوات المسلحة وقائد ثورة الجيش ؛

وعلى الإعلان الدستورى الصادر فى ١٨ من يونيو سنة ١٩٥٣ ؛

وبناء على ما عرضه وزير المالية والاقتصاد، وموافقة رأى مجلس الوزراء ؛

أصدر القانون الآتى :

مادة ١ - يفتح فى ميزانية السنة المالية ١٩٥٤ - ١٩٥٥ قسم ١٦ (وزارة المواصلات) فرع ٤ (مصلحة البريد) اعتماد إضافى قدره ٢٩٤٤٠ ج (تسعة وعشرون ألف جنيه وأربعمائة وأربعون جنيهاً) منه ١٢٤٠٠ ج فى الباب الأول (ماهيات وأجر ومرتبات) فى بند ١ - ب (مؤقتون) و ١٧٠٠٠ ج فى الباب الثانى (مصروفات عامة) بند ٣ (كساوى ومبوسات) لإنشاء ٢١٦ درجة تاسعة لتعزيز وظائف سعاة البريد وصرف كساوى ومبوسات لهم .

ويؤخذ هذا الاعتماد الإضافى من زيادة الإيرادات المتظر تحصيلها من الرسوم الإضافية على رسائل البريد المسجلة والطرود الداخلية المصدرة إلى السودان .